

والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ بمساهمة الحكومة في بعض الشركات والمنشآت ؛

والقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتقرير بعض الأحكام الخاصة ببعض الشركات القائمة ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - ترفع شركة خازن البوتول المصرية من الجدول المراافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه ، وتضاف إلى الجدول المراافق للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٢ - ترفع من الجدول المراافق للقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليه وتضاف إلى الجدول المراافق للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦١ المشار إليه الشركات والمنشآت الآتية :

- (أ) شركة التلح الأهلية " طارق وهي وشركاه " .
- (ب) شركة الأزياء الحديثة " برايون وعدس " .
- (ج) شركة البغيرة للأرض والزيوت .
- (د) شركة المنتجات والتعبئة المصرية " ش.م.م. " .
- (هـ) المضارب المصرية للأرض .
- (و) شركة مضارب الأرض المصرية الحديثة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ العمل بالقوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١ المشار إليها ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم إحصائي يمركي على جميع البضائع المستوردة والقوانين المعدهلة له ؛

وعلى القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم استيراد والقوانين المعدهلة له ؛

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم رسالة الملابس المستعملة المعاقة في ٨٦ بالة وزتها ١٢,٠٠٠ رطل والواردة بلمبة الأدقست الخيرية من مركز الخدمات الاجتماعية التابع لطائفة الأدقست بنيو يورك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٢

بتتعديل القوانين أرقام ١١٧ و ١١٨ و ١١٩ لسنة ١٩٦١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت ؛